

مواقف الحركة الوطنية الجزائرية من القضايا السياسية 1951-1954

The positions of the Algerian national movement on political issues 1951-1954

د. عبد الحميد عومري* ، المدرسة العليا للأساتذة الأغواط، الجزائر .

a.oumri@ens-lagh.dz

تاريخ التسليم: (2020/10/15)، تاريخ التقييم: (2022/02/29)، تاريخ القبول: (2022/06/07)

Abstract :

ملخص :

In this research, the Algerian National Movement's stances on internal political affairs are subject of study and analysis during the periods of 1951 to 1954. This period was considered the calm that preceded the Algerian revolution.' storm. we will focus on three main political issues. the first being election fraud and parties' stance between participation and boycott. we have shown in this aspect how the elections have shifted from a method of raising awareness and building a popular base into becoming a major cause for Internal splits. Moreover, the second issue is the confrontation of colonial policy of political repression of national figures. As for the third issue.

Through this paper, we aim to analyse the reality of Algerian National Movements' currents in the periods of 1951-1954, through highlighting its endeavours in internal political issues and its aims in national struggle. In addition, we aim to explore the effect of which on its vertical relationship between leaders and base, and horizontal relationship between the leaders of each current and party.

Keywords : Algeria, patriotism, struggle, elections, arrests, union

نعالج في هذه الدراسة مواقف الحركة الوطنية الجزائرية من القضايا السياسية الداخلية بين 1954-1951، حيث تعتبر هذه الفترة الزمنية مرحلة المخاض التي سبقت تفجير الثورة الجزائرية، ولهذا سنركز على ثلاث قضايا سياسية رئيسية؛ تتعلق الأولى بتزوير الانتخابات وموقف الأحزاب بين المشاركة والمقاطعة، والقضية الثانية حول مواجهة سياسة القمع الاستعماري. أما القضية الثالثة فكانت حول الاتحاد.

ونهدف من خلال هذا المقال إلى تحليل واقع تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في فترة 1954-1951، من خلال إبراز مواقفها من القضايا السياسية، وأثر ذلك على علاقاتها عموديا بين القادة والقاعدة، وأفقيا بين قيادات كل حزب وتيار، فكانت هذه المرحلة بمثابة تجربة حقيقية استعادة منها مفجرو الثورة .

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الوطنية، النضال، الانتخابات، اعتقالات، اتحاد.

* المؤلف المراسل: د. عبد الحميد عومري، الإيميل: a.oumri@ens-lagh.dz

مقدمة:

تطورت مواقف الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، فتحولت مطالب "فرحات عباس" من الإدماج والمساواة إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي في الوقت الذي انتقل فيه "مصالي الحاج" من عدم التعامل بأي شكل من الأشكال مع الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات، نشطت أحزاب الحركة الوطنية في فترة 1946-1951 في إطار الشرعية لتحقيق مطلب الاستقلال الذاتي الذي نادى به "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، والاستقلال التام عبر جمعية تأسيسية التي طالبت بها "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" - الواجهة السياسية لحزب الشعب-، ورأت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" أن استقلال المؤسسات الدينية الإسلامية عن الحكومة سيساعدها في تحقيق هدفها.

اصطدمت هذه المطالب والطموحات بصدور قانون الجزائر 1947 المخيب للأمال، وبناتج أول انتخابات برلمانية في الجزائر بانتخاب الجمعية الجزائرية 1948 والتزوير الممنهج الذي ميزها في الوقت الذي شهدت العلاقات الحزبية بين حزبي الحركة الوطنية تبادل للاتهامات وتعصب كل لحزبه. فهل ستستفيد أحزاب الحركة الوطنية من تجربة هذه الفترة في وضع خطة العمل المستقبلية بناء على التطورات المحلية والدولية؟ وبعبارة أخرى: هل ستتهجر السياسة الانتخابية أم ستواصل هذه السياسة رغم التزوير وعدم فاعليتها في رفع المستوى النضالي؟ وهل ستسعى الحركة الوطنية لتحقيق اتحاد يمكنها من مواجهة آلة القمع الاستعمارية؟ وكيف تحولت قضية الاتحاد من مطلب جماهيري من أجل دفع القضية الجزائرية نحو الأمام إلى ملجأ للعاجزين؟ وما مدى تأثير سياسة القمع على تكريس النهج الإصلاحية في الأنشطة السياسية للحركة الوطنية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة وأخرى ومعرفة التطورات الحاصلة داخل الحركة الوطنية دفعني إلى البحث عن أهم القضايا السياسية المتداولة في فترة 1951-1954 وموقف تنظيمات الحركة الوطنية منها وكيف أثرت تلك المواقف في تطور القضية الجزائرية وفي علاقة تلك الأحزاب بالجماهير الشعبية والإدارة الاستعمارية.

1. تزوير الانتخابات:

عرفت الجزائر تجربة الأحزاب والانتخابات مبكرا إذا ما قورنت بالمنطقة العربية رغم أن ميلاد الأحزاب فيها كان عسيرا وإجراء الانتخابات كان نموذجا للتزوير -وقد بدا ذلك في انتخابات الجمعية الجزائرية سنة 1948-، ولكنها لم تطبق إلا على الفرنسيين عند قيام الجمهورية الثانية في فرنسا وأول انتخابات شارك فيها الجزائريون تمت بعد الحرب العالمية

الأولى سنة 1920 وهي التي شارك وفاز فيها "الأمير خالد" وقائمته (سعدا، 2007، ص11)

1-1. الانتخابات في منظور تيارات الحركة الوطنية:

بعد الحرب العالمية الثانية وسعت دائرة التمثيل النيابي بالنسبة للجزائريين؛ فلم الحق في إرسال ممثلين عنهم إلى البرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري بعد صدور قانون الجزائري 1947 والمجالس العمالية والبلدية، وقد مكنت هذه الإصلاحات من دخول تيارات الحركة الوطنية في المعترك الانتخابي، فاعتبره "فرحات عباس" إحدى الوسائل الشرعية للثورة بالقانون (Nourchi, 1962, p153).

أما "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" فقد اعتبرت الانتخابات وسيلة اتصال بال جماهير ومخاطبتها في الاجتماعات العمومية ودفعها إلى الكفاح، كما أنها مناسبة لبذر بذور الاتحاد بين المنظمات القومية التي كانت مصابة بنفس البلاء (بوعزيز، 2009، ص89)، وإطلاع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي على أحوال الجزائر وإبطال الدعايات الاستعمارية المضللة، وبيان الحقيقة عسى أن يهتز الضمير الفرنسي والضمير العالمي للعطف على القضية القومية الجزائرية، "وبهذا الوجه فقط يمكن تبرير المشاركة في الانتخابات البرلمانية وحمل الشعب إلى التحمس لها بصفتها سلاح من أسلحة الكفاح القومي التحرري" (المنار، 15 جوان 1951)، وقد أكد على ذلك "بن خدة": "أرادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD أن تتخذ من المجالس البلدية، المجلس الجزائري والبرلمان الفرنسي منابر لتحسيس الرأي العام بمطالبها" (بن خدة، 2010، ص311).

احتكمت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" إلى المصلحة العامة في موقفها من الانتخابات وإلى منطق الواقع والحكمة كما جاء في البلاغ الذي وجهته إلى الأمة العربية الجزائرية بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري 1948 "إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في أكتوبر 1947 هو دستور ناقص من جميع جهاته.. والمجلس الجزائري الذي ينفذ ذلك الدستور هو مجلس ناقص أيضا من جهات كثيرة.. ومع تلك النقصان فإن مصلحة الأمة الحقيقية توجب عليها أن تجاري الظروف وأن تستغل ما في هذا الدستور من خير ولو كان قطرة في بحر" (البصائر، 29 مارس 1948).

دعت الجمعية الأحزاب الوطنية إلى استغلال الانتخابات كوسيلة للاتحاد، "فيجب على الهيئات الداعية للانتخابات باسم الحزبية أن تجرد دعايتها من السب والقبح وجرح العواطف

وإثارة الأحقاد، وأن تكون مصلحة الوطن هي العليا، يجب على الناخبين أن يقدروا هذه الانتخابات حق قدرها، وأن لا يستخفوا بها وأن لا يقاطعوها، وأن لا يتخلف أحد عن الانتخاب، وأن لا يتأثر بتهديد الإدارة وتخويفها، وليعلم أن إعطاء ورقته شهادة للوطن أو عليه".

وحذرت الجمعية من المترشحين المستقلين "يجب على الأمة أن تحذر كل الحذر من (المترشحين المستقلين) فإن هذا الوصف خداع يلود به كل حكومي وينتقله كل انتقاعي" واختتم البلاغ بنداء إلى الأمة أن الانتخابات فرصة لمواجهة مزاعم الإدارة الاستعمارية، ولإثبات أن الأمة تطلب حقها في الحرية (البصائر، 29 مارس 1948).

يتبين للقارئ هذا البلاغ أن موقف "جمعية العلماء المسلمين" من الانتخابات يتمثل في الدعوة إلى المشاركة واستغلالها للوحدة و منبرا للمطالبة بالحرية، وهو ما يقوله الشيخ البشير الإبراهيمي: "إن العمل النافع للجزائر يبتدئ من الجزائر، إن الانتخابات باب للمرور، لا دار للاستقرار، فاعبروه متكاتفين، ولا تعبروه متخالفين، واجعلوا مصلحة الوطن قبل مصلحة الحزب، ومصلحة الحزب قبل مصلحة الشخص" (البصائر، 13 أكتوبر 1947).

1-2. تزوير الانتخابات:

أصبحت عملية تزوير الانتخابات المختلفة من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر عملا روتينيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد وصلت عملية التزوير قمتها خلال إجراء أول انتخابات تشريعية في تاريخ الجزائر المعاصرة في أبريل 1948 (لونيسي، 2010، ص122).

استخدمت الإدارة الاستعمارية كل وسائل التزوير للحيلولة دون وصول أحزاب الحركة الوطنية إلى المقاعد النيابية ومنحها للمنتخبين المستقلين، حتى وصلت إلى درجة عبر عنها "أحمد بومنجل" في دراسته تقنية التزوير المعتمد كعلم سياسي مستوحى من "قواعد معدة ومدروسة بعمق في مخافر الشرطة وكاتب المحافظات والحكومة" ومن بين هذه القواعد: طرد النواب وتعنيفهم، تعيين رؤساء مكاتب التصويت من قبل الإدارة، منع المحضر المطلوب لمعاينة المخالفات من الدخول إلى مكتب الاقتراع (قداش، 2008، ص1229).

كان أول واضع لمنظومة التزوير الانتخابي في الجزائر الحاكم العام إيدموند نايجلان (Ageron, 1964, p 155) الذي عين بعد عزل "ايف شاطينيوي Yves Chataigneau" المعروف باعتداله، بضغط من الأوروبيين في الجزائر وخاصة ممثلهم المنتخب "روي مايير" وسيقوم "تايجلان" بتزوير الانتخابات ويقضي على أي تعاون أو حوار بين الجزائريين والأوروبيين (Nourchi, 1962, p153) في انتخابات الجمعية الجزائرية لسنة 1948.

في سنة 1951م خلف "روجي ليونار Roger Leonard" "إيدموند نايجلان" ولكنها لم تتغير سياسة التزوير بل أصبحت أسطوانة متكررة في الجزائر، فهي ليس من تصرف الولاية وإنما من صنع النظام الاستعماري في حد ذاته؛ أي إلى نظام الحكم التي تخطته الدولة الاستعمارية للأمم التي وضعتها الأقدار تحت تصرفها (المنار، 12 ماي 1951) ومن مظاهر التزوير في الانتخابات جاء في تقرير لمحام بمناسبة انتخابات 1951 ذكر فيه رفض رؤساء أحد المكاتب قبول ممثل أحد المرشحين (مكتب عين مليلة وقسنطينة): "لقد فتح الرئيس الصندوق على الساعة السادسة مساء، وقد لاحظنا أن الأظرف كانت مرتبة في رزم داخل الصندوق وهو وضع على ما يبدو ما كان ليحدث لو أن الأظرف أدخلت عن طريق فتحة الصندوق" (قداش، 2010، ص1231).

أشارت العديد من التقارير إلى ظاهرة التزوير في الانتخابات ومنع المسلمين الجزائريين حقهم في حرية التعبير فقد تعرض الملاحظون الذين أرسلهم مؤتمر الشعوب المناهضة للإمبريالية إلى مسألة حرية التعبير في الجزائر، فكتبوا "إن حرية الاقتراع في الجزائر تكاد تكون منعدمة بالنسبة للمسلمين، وأن المواطنين لا يستطيعون ممارسة الرقابة بسبب الاضطهاد المسلط عليهم ومن ثم فإن الانتخابات بهذه الطريقة تساهم كثيرا في هدم الأساليب والمبادئ الديمقراطية" (Kaddache, 1993, p365)

وفي أبريل 1954 زار وفد رفيع المستوى الجزائر وقد تعرض إلى مسائل عديدة منها مشكلة التزوير "والآن لنكشف الستار على المشكل السياسي، لقد جوبهنا حيثما حللنا وأينما استقر بنا النوى لمسألة التدليس الانتخابي، ولقد كنا نسمع بهذه المصيبة لكننا لم نكن نتصور المدى الذي وصلت إليه، ولقد قال لنا البعض أن المسلمين لم يتعودوا العمل بالنظام الديمقراطي فيجب علينا أن نعلمهم استعماله فيا له من تعليم يقع بواسطة التدليس والسرقة والإكراه (البصائر، 07 ماي 1954).

جعلت الإدارة الاستعمارية من الانتخابات قوة في يد الاستعمار يرفع بها قوما ويضع آخرين وسيفا يصول به ويجول على أحرار الأمة ولغة تنطق بالفنائح والفظائع فلا تمضي انتخابات إلا وجدنا أنفسنا على أبواب أخرى، تفوق الأولى غرابة وشذوذا وإمعانا في الضغط على حريات الناخبين (البصائر، 24 سبتمبر 1951). إذا كانت الإدارة الاستعمارية عملت كل ما في وسعها من أجل تزوير الانتخابات والحيلولة دون وصول نواب أحزاب الحركة الوطنية، فهل

استطاعت هذه الأحزاب الوقوف في وجه هذه الأساليب، و هل واصلت المشاركة أم قررت المقاطعة؟

1-3. أحزاب الحركة الوطنية بين المشاركة والمقاطعة:

مرت أحزاب الحركة الوطنية بتجربة انتخابية قبل سنة 1951م، حملت في بدايتها آمالا عريضة للجماهير الشعبية بسبب الحملة الإعلامية التي صاحبته، لكن سرعان ما تحطمت هذه الآمال بعد انتخابات الجمعية الجزائرية لسنة 1948 التي خسرتها الأحزاب لصالح المنتخبين المستقلين بإعانة الإدارة الاستعمارية وهو ما أدى إلى فشل السياسة الانتخابية؛ حيث يقول "فرحات عباس": "كانت تجربة انتخابات الجمعية الوطنية درسا ثمينا بالنسبة للحركة الوطنية والاتحاد الديمقراطي، الذي أيقنت قيادته أن الإدارة الاستعمارية مصممة على حرمان الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره بنفسه وتأكدت أن التنازلات التي قدمتها لم تجد نفعا وأن الحل الوسطى غير معبرة (Farhat, 16/11/1951)، والسؤال الذي طرح نفسه هل ستواصل أحزاب الحركة الوطنية سياستها الانتخابية بعد فشلها؟

-انتخابات تجديد نصف أعضاء المجلس الوطني الفرنسي 17 جوان 1951:

شاركت أحزاب الحركة الوطنية في هذه الانتخابات وجرت في صورة "حرب" بين القوات الرجعية الاستغلالية (المستقلين المنتخبين) والقوات التقدمية التحررية كما وصفها "محمود بوزوزو"، يحاول فيها أحد الخصمين أن يقهر الآخر ويلقي به في الخسران، واستعمال كلمة (ضد كذا) في الصحافة والمناشير والخطب كاف وحده للدلالة على ذلك، لقد تمت هذه الانتخابات في عهد وال عام جديد جاء لوال أثار سلوكه استتكار الديمقراطيين، فما الذي وقع؟ إن الكيفية التي جرت بها هذه الانتخابات تدل على الروح المستوحى منها البرنامج السياسي الذي جاء به الوالي الجديد، وهو الرجوع إلى السياسة العتيقة (المنار، 30 جويلية 1951). كان الاعتقاد أن التزوير الانتخابي قد وصل أوجه تحت حكم "تايجلان" لكن المهزلة كانت أكبر في 1951؛ إذ لم يفز ولا مرشح واحد من قائمتي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (بن خدة، 2010، ص309)، فقد تأسفت التقارير الرسمية للمستوى الضعيف للمنتخبين الذين عينتهم الإدارة وتمنى محررو التقارير أن تتخلى فرنسا عن السياسة الإسلامية التقليدية المعتمدة على نفوذ الأسر العريقة ذات الطابع الإقطاعي والطرقي واعتماد سياسة الحوار مع الطبقة المثقفة النابعة من الشعب أو البرجوازية الصغيرة (قداش، 2008، 1229).

- مقاطعة الانتخابات العمالية 07 أكتوبر 1951:

بعد الخسارة القاسية التي منيت بها الحركة الوطنية في الانتخابات المجلس الوطني الفرنسي قررت مقاطعة الانتخابات العمالية أكتوبر 1951، فصدر تصريح مشترك من "الاتحاد الديمقراطي" و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"جمعية العلماء" ومما جاء فيه: "بعدها درست المشكلة الانتخابية الجزائرية في القسم الثاني على ضوء التجارب المكتسبة منذ شهر أبريل 1948 خاصة، وحيث أن الانتخابات العديدة التي جرت والتي يجب شرعا أن تبرهن على احترام إرادة الشعب وسيادته، لم تكن إلا خدعة فظيعة... إن من بين 120 نائبا المزعومين ليس ثم إلا عشرة نواب استطاع الناخب المسلم أن يختارهم... هذا وفي انتظار ظروف مواتية تسمح للشعب الجزائري أن يفرض احترام حريته في التفكير فإنهم وطدوا العزم على حض الناخبين على مقاطعة الانتخابات في يوم 07 أكتوبر 1951" (المنار، 10 ماي 1951).

- الانتخابات البلدية أبريل 1953:

صعدت الإدارة الاستعمارية ومصالح الشرطة حدة ضرباتها ضد المنظمة الخاصة فتجلت انعكاساتها من خلال التناقضات التي ظهرت على موقف الحزب من مسألة الانتخابات، وكان يدعو تارة إلى المقاطعة، وتارة أخرى إلى المشاركة (بن خدة، 2010، ص309). فبعد المقاطعة عادت أحزاب الحركة الوطنية إلى خط المشاركة وكان التكتيك الانتخابي بالنسبة لـ "ح.ا.ح.د." يتمثل في توسيع التحالفات السياسية، وللمرة الأولى انطلقت الحركة في المعركة تاركة برنامجها السياسي جانبا، كما لم يعد يختار المرشحون كما في عام 1947 من المناضلين المجتمعين في مؤتمرات محلية وهو ما كدر ضحايا هذا الإجراء، وبما أنه لم يتم الاتفاق بين الأحزاب على المستوى الوطني فقد ترك وضع لوائح الوحدة للقادة المحليين، وتم بذلك وسط الفوضى وبشكل انتهازي (حربي، 1983، ص85).

ظهرت القوائم الانتخابية متنوعة؛ ففي بعض المناطق انفرد كل حزب بقائمه، وأخرى اتحاد بين حزبيين ضد آخر فمثلا خاضت "ح.ا.ح.د." المعركة في الجزائر وسكيدة وعنابة بشعاراتها الخاصة بها، وفي وهران تحالفت مع "الحزب الشيوعي" ضد "الاتحاد الديمقراطي" وفي بلعباس مع "البيان" ضد "الحزب الشيوعي الجزائري" (حربي، 1983، ص86).

خلفت هذه الوضعية التي آلت إليها أحزاب الحركة الوطنية إلى مقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات وهو ما يقوله "محمود بوزوزو": "لقد وقعت المقاطعة بالفعل في هذه

الانتخابات بنسبة 40 في المائة، ولا يخفي أن بعض أسباب المقاطعة يعود إلى عدم تحقيق الاتحاد التام الذي يطمح إليه الشعب الجزائري" (المنار، 08ماي1953).

-انتخابات المجلس الجزائري فيفري 1954:

تعطينا جريدة "البصائر" صورة عن ما آلت إليه السياسة الانتخابية لأحزاب الحركة الوطنية من وسيلة يمكن استغلالها وتوظيفها إلى غاية، حيث تنتهي طموحات وآمال الشعب بانتهاء الانتخابات؛ فقول الجريدة عن هذه الانتخابات أخذت قوائم المترشحين باسم القسم الثاني للمجلس الجزائري تظهر على الجدران مكتوبة أسماء أصحابها بحروف عربية وفرنسية، كما أخذت المناشير الداعية إلى هذه القوائم تتلوها في الظهور والتوزيع تمهيدا لعقد اجتماعات انتخابية يدعو إليها المنتخبون من أهل هذا القسم، ليستمعوا إلى وعود ومعارضات، ومناطحات تنتهي كلها بانتهاء المعركة الانتخابية، ثم لا غرابة في شيء من هذا فهو مألوف معروف لدى الناخبين في البادية والحاضرة بالنسبة للمنتخبين للقسم الثاني حتى ما إذا انتهى هذا الضجيج وظفر الفائزون بمقاعدهم انتهى الانتخابات وتعين على الناخبين أن يستحموا ويطيلوا الاستحمام إلى أن يعيد تاريخ هذه الانتخابات نفسه ليحركهم من جديد تحريكا لا يختلف في شيء عما تعودوه (البصائر، 24سبتمبر 1951).

وبعد الانتخابات كتبت الجريدة في عدد الصادر ب15 جانفي 1954 "أن كل من يتأمل الانتخابات البلدية الأخيرة في القطر الجزائري يحكم حكما لا يقبل التعقيب، إن الأحزاب السياسية فلست بل أصبحت تعاني سكرات الموت فلقد تقوض بنيانها، وانهدمت أركانها وأخذت عناصر البقاء تختفي منها رويدا رويدا، إذ لا معنى للحزبية إذا كانت لا تصدر على أمر واحد، وفقدت النظام والطاعة والانقياد وأخذت تتخبط في فوضى تؤدي بها إلى هوة سحيقة ما لها من قرار" (البصائر، 15جانفي1954).

حاولت أحزاب الحركة الوطنية مواجهة التدليس في الانتخابات في التدليس في قوائم الترشيح خلال هذه الانتخابات إلا أنها فشلت، ففي تقرير ضمن وثائق ولاية قسنطينة ذكر "لقد أحبطت جميع المحاولات التي تعاطها بعض العناصر المنتسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بقصد التسرب إلى الترشح مع قوائم المترشحين المستقلين سوى في دوار 'نشيمة' فقد استطاع أحد المائلين لحركة الانتصار أن يتسرب في قائمة هذه الدوار وكذا في دوار 'فاقمة' فقد استطاع ثلاث عناصر وطنيين متطرفين أن يندمجوا في قائمة المستقلين" (بن العقون، 2007، ص469).

وخلاصة القول فقد أصبحت الانتخابات وسيلة تستعملها فرنسا لإلهاء الجزائريين وإشغالهم عن قضايا أهم منها والتي تصبح مادة للجلسات والمناقشات (لونيسى، 2005، ص154) ، صحيح أن الانتخابات كعملية ديمقراطية تخلق جو من التنافس بين الأحزاب، وتوعية الرأي العام وتنشيط الحياة السياسية، لكنها في الجزائر عمقت هوى الخلاف بين الأحزاب، خاصة بين "ح.ا.ح.د." و"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" (بوسعيد، 2010، ص81) ، ودفعت بالحزبين إلى الانحراف عن مساريهما وهو ما يقوله مالك بن نبي: "...فساد الرأي الانتخابي وأصبح قائدا بدلا من أن يكون مقادا، وهكذا انقلبت الحركة الإصلاحية على عقبها وأصبحت تمشي على قمة رأسها لا على قدميها" (بن نبي، 1986، ص27).

2/ سياسة القمع والاعتقالات:

القمع والاعتقال إحدى الصفات الملازمة للاستعمار مارسها الاحتلال الفرنسي على الشعب الجزائري منذ دخوله إلى الجزائر وإلى غاية خروجه منها ومع حلول الخمسينات من القرن الماضي واكتشاف المنظمة الخاصة زادت آلة القمع الفرنسية في الاشتغال وأصبح النظام البوليسي هو الحاكم والمسيطر، كانت سياسة القمع والاعتقال مبررا لكسر حاجز المظاهرات ومتابعة "المنطرفين" لكنها تطورت إلى متابعة السياسيين والمرشحين وقيادة الأحزاب من أجل عزلها عن جماهيرها الشعبية. فكيف أثرت سياسة القمع والاعتقالات على أحزاب الحركة الوطنية؟ وهل استطاعت هذه الأحزاب أن تقف في وجه آلة القمع الاستعمارية والحد منها؟

2-1. ممارسة القمع وأثره على أحزاب الحركة الوطنية:

شمل القمع مختلف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية دون استثناء وفي جميع المجالات ففي الميدان السياسي يتمثل في الاعتقالات الجماعية وإصدار الأحكام القاسية لأتفه الأسباب وتتبع المناضلين وقادة الأحزاب عن طريق المحاكم. أما في الميدان الاقتصادي فإن القمع قد سد أبواب الرزق في وجوه الجزائريين بفصلهم من أعمالهم بإغلاق المحلات التجارية وإلغاء القروض بالنسبة للفلاحين والتجار، أما في الميدان الاجتماعي والثقافي فإن القمع ينفذ بشدة على حركات الشباب ومدارس التعليم العربي الحر (بوعزيز، 2009، ص158).

لقد أكد هذه السياسة الوفد الفرنسي الذي زار الجزائر في أبريل 1954، ومما صرح به: "ثم رأينا في الميدان السياسي أن البوليس والنظام البوليسي هما وسيلة الحكم وهما جدار النظام الحكومي، فالجزر والضغط والاستبداد الفاحش هي أسس الحكم ووسيلة النظام، ولقد كنا

نعتقد في فرنسا أننا أنقذناكم من قرار "روني" الزاجر لكننا رأينا أننا لم نفعل شيئاً فقد استبدل ذلك القرار بالفصل 80 من القانون الجنائي وهو أدهى وأقسى وأمر، فماذا بقي من الحرية ومن الكرامة ومن العدل فوق بساط الأرض الجزائرية؟ وما هي القيمة الإنسانية لهذا النظام الذي يعتبر حارس الغاب شخصية ذات شأن ويعتمد على إدارة القايد" (البصائر، 07 ماي 1954).

ترتب عن هذه السياسة نتائج وخيمة على تيارات الحركة الوطنية الجزائرية خاصة حركة "انتصار الحريات الديمقراطية" و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وقد شهد على ذلك نفس الوفد الفرنسي -سابق ذكره- مما جاء في تصريحه: "فقد رأينا المدارس التي أقلت بأمر الحكومة، ورأينا المدارس التي بنتها الأمة، وأنفقت فيها الأموال الغزيرة، ولم تأذن الإدارة بفتحها وعلمنا أن عدد من المعلمين يضطهد وينال نصيباً من أعمال الزجر" (البصائر، 07 ماي 1954).

هذا عن الجمعية أما "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" فقد أرغمها القمع على الانكفاء مكرها إلى موقع دفاعي كما يقول "بن يوسف بن خدة"، والانكفاء بمحاولة رأب الصدع الذي أصابها، ثم سارعت في شن حملة واسعة النطاق للتتديد بالأساليب "الفاشستية" التي انتهجتها البوليس متهما إياها بتدبير مؤامرة بغرض وضع الحزب خارج القانون (بن خدة، 2010، ص 284)، ويضيف "مصالي الحاج" عن نتائج سياسة القمع: "لقد شوشت التحرشات البوليسية القادة، فذهب من ذهب، وتزعزع إيمان من بقي" (بوعزيز، 2009، ص 47). إذن إذا كانت هي نتيجة القمع التي سعت الإدارة لتحقيقها وعزل الحركة الوطنية عن الجماهير الشعبية والقضاء عليها، فما هو رد فعل أحزاب الحركة الوطنية على سياسة القمع والاعتقالات؟

2-2. رد فعل تيارات الحركة الوطنية على سياسة القمع والاعتقالات:

إن سياسة القمع والاعتقالات التي مارستها الإدارة الاستعمارية على التيارات الوطنية إحدى الأسباب الرئيسية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سنة 1951 ومما جاء في بلاغ اللجنة الإنشائية بتاريخ 25 جويلية 1951 "فإن الحركات والشخصيات الموقعة أسفله، يستكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع اعترافات منهم تبرير للحكم عليهم بالعقاب" ومن أهداف هذه الجبهة (البند الرابع) محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على "مصالي الحاج" (المنار، 30 جويلية 1951).

وقد أرسلت أحزاب الحركة الوطنية باسم "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" برقية إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية بتاريخ ديسمبر 1951 ومما جاء فيها "إن الجبهة

الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تلفت نظركم إلى 16 سجيناً سياسياً بالأصنام قاموا منذ 24 يوماً بإضراب الجوع احتجاجاً على نظام عديم الإنسانية فرض عليهم، وطالبة بتحسين حالتهم المعنوية والمادية وأن الإدارة الاستعمارية وضعت أمام مسؤولياتها، ولم تقم بأي شيء إزاء المعتقلين الذين هم في حالة خطيرة، وإن تسعة منهم يحتضرون، نرجو منكم أن تتدخلوا في أقرب وقت لإرضاء مطالب المساجين المشروعة ولإنقاذهم من الموت" (المنار، 08 ديسمبر 1951).

كما وجهت تيارات الحركة الوطنية خطاب مشترك إلى لجنة مساعدة ضحايا القمع يشكرونها على نشاطها "جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، يشكرون لجنة مساعدة ضحايا القمع على نشاطها ... ويعلمون تضامنهم معها للمطالبة بتحرير جميع ضحايا القمع، ويدعون جميع الديمقراطيين وكل متعلق بالعدل والحرية للمطالبة بذلك، ويقررون تنسيق نشاطهم للوصول إلى تحرير سريع لجميع ضحايا القمع" (المنار، 30 جويلية 1951).

إن من الوسائل التي استخدمتها الحركة الوطنية للحد من القمع: المظاهرات السلمية كاحتجاج على تلك الاعتقالات العشوائية ومنها مظاهرة قام بها "عبد الحفيظ بوصوف" في سكيكدة بتاريخ نوفمبر 1952 ضد التوقيفات الاعتباطية (حربي، 1983، ص 84). فقد استغلّت تنظيمات الحركة الوطنية كل المناسبات، للتنديد بالقمع خاصة أيام المحاكمات وتوظيف كل الوسائل الإعلامية والدعائية والمطالبة بإحباطه، ومن أمثلة ذلك البلاغ الذي وجهته حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمناسبة محاكمة "مزغنة" و"حسين الأحول" و"ملاي مرياح" و"عبد الرحمن كيوان" يوم 16 مارس 1953، وقد طالبت الحركة في البلاغ بـ:

-إنهاء التبعات المسلطة على مسيري الحركة الوطنية؛

-تبرئة الأخوين "مزغنة"، و"الأحول" و"مرياح" و"كيوان"، ورجوع الزعيم الوطني "مصالي الحاج" إلى الجزائر؛

-إطلاق سراح المساجين السياسيين وإحباط القمع بجميع أشكاله (المنار، 14 مارس 1953).

لم تسترح آلة القمع الفرنسية حتى أيام الأعياد فبمناسبة احتفال فرنسا بعيد الحرية يوم 14 جويلية 1953. نظم المهاجرون الجزائريون مظاهرات سلمية تطالب بالحرية التي تحتفل بها فرنسا حتى تفاجئوا بالبوليس الفرنسي يطلق الرصاص فسقط ستة من الجزائريين المتظاهرين وجرح المئات (المنار، 24 جويلية 1953)، وكرد فعل على هذه المجزرة قامت هيئات وأحزاب

الحركة الوطنية بتشكيل هيئة الدفاع عن ضحايا 14 جويلية، وقامت بعقد تجمع جماهيري في قاعة "سينما الجمال" حضره ما يربو عن ثلاثة آلاف شخص.

رفض نواب حركة "انتصار الحرات الديمقراطية" استقبال وزير الداخلية الفرنسي "م. مارتينو دبلا" في 18 ديسمبر 1953، وقد ورد في البلاغ الذي صدر عن الحركة ما يلي: "فالزائر المفروض علينا فرضا قد برز بالعكس بما قام به من أعمال عدائية للشعب الجزائري فلنذكر أن شرطته هي التي أسقطت برصاصها ست جزائريين كانوا يسيرون في موكب هادئ بين آلاف من الآخرين يوم 14 جويلية 1953 في باريس، وطلب حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية... ورفض لمصالي الذهاب إلى الجزائر حين احتضار زوجته" (المنار، 11 ديسمبر 1953).

هذه بعض المواقف لأحزاب الحركة الوطنية كرد فعل ضد القمع المسلط عليها والتي لم ترتق إلى مستوى التأثير على الإدارة الاستعمارية للحد منه، أو التخفيف من حدته رغم أنها تملك بعض الوسائل المشروعة مثل إحداث تحالف سياسي وتنسيق العمل في الدعاية الإعلامية، وداخل المجالس النيابية، وفي المظاهرات.

3/ قضية الاتحاد:

الاتحاد أحد القضايا السياسية التي نوقشت على طاولة المفاوضات الحزبية ومطلباً جماهيرياً خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وضرورياً في بداية الخمسينات بعد وقوع أحزاب الحركة الوطنية في مأزق سياسي، فإثبات شرعية مطالبهم عن طريق الانتخابات قد فشلت بسبب التزوير، والقمع والاعتقالات انتشرت لتشمل القيادة والقاعدة وقسط كبير من الشعب كل ذلك من أجل القضاء على أي حركة تحريرية وعزل الحركة الوطنية عن الجماهير الشعبية. فهل الاتحاد هو الحل للخروج من هذا المأزق؟

3-1. الاتحاد في منظور تيارات الحركة الوطنية:

قدمت جريدة "الشعلة" سؤالاً لـ"فرحات عباس" عن رأيه في الاتحاد مع الأحزاب فأجاب: "الاتحاد في نظري جمع قوات مختلفة لتحطيم شيء قوي يجب تحطيمه وهو الاستعمار، فأنا مستعد أن أتحد مع من يقدمني أو يتقدم معي خطوة واحدة إلى الأمام، أنا مع الاتحاد وأرحب به على شرط أن لا يفرض علي اعتناق آراء ومبادئ غيري" (بن العقون، 2007، ص141).

في سنة 1946 دعا "فرحات عباس" جميع العناصر الجزائرية إلى الاتحاد وكتب في مقال له بعنوان "النواب المسلمون الأفريقيون الشماليون يطالبون بتأسيس دولة جزائرية" ما يلي:

"إن تصالح جميع العناصر الجزائرية شيء ضروري لبناء مستقبلنا المشترك فإذا قصدنا ذلك بإخلاص فلنترك الأثنية (بن العقون، 2007، ص402).

أما الاتحاد في منظور حركة "انتصار الحريات الديمقراطية" فكانت ترى فيه أمراً ضرورياً، ومعناه وحدة الشعب وتوحيد التيارات السياسية والثقافية حيث يقول "بن يوسف بن خدة": "كنا نوضح لهم بأن استقلال الجزائر لابد وأن يمر بثلاث مراحل وهي: مرحلة الدعوة، مرحلة التنظيم، مرحلة الكفاح المسلح. وكان هذا التنظيم مبنياً أساساً على وحدة الشعب ولهذا عندما ننظر لتاريخ الحركة نجد أنها تركز على وحدة الصف وتوحيد التيارات السياسية والثقافية الموجودة آنذاك في بلاد كـ"جمعية العلماء" وحزب "البيان" والمستقلون... إن تحقيق هذه الغاية ضلت مطلباً أساسياً من مطالب الحركة والمتمثلة في وحدة الشعب (بن خدة، 2004، ص181)، وجاء في تقرير اللجنة المركزية أن الحزب يؤمن كل الإيمان، بأن الاتحاد بين جميع الجزائريين ضد الاستعمار هو أحد عوامل التحرير الهامة، ومن بين أدوات الكفاح المباشر (بوعزيز، 2009، ص94).

يتجلى موقف "جمعية العلماء" من الاتحاد من خلال دعوات رئيسها "الشيخ البشير الإبراهيمي" إليه؛ حيث يقول: "دعونا بالقلم مرات أحزابنا السياسية الجزائرية إلى الاتحاد، وبيننا لهم ما جهلونه من ثمراته وفوائده ودعونا إليه باللسان في مجالس لا تحصى، نوعنا فيها العبارات وشرحنا الأسباب الداعية إليه من واقعة ومتوقعة وخاطبنا بذلك جماعة من المسؤولين وذوي الرأي من أحزابنا وتلطفنا في التحايل، فاخترنا للدعوة كثيراً من المناسبات التي يسهل معها الدخول في النفوس النافرة والتأثير على العواطف الفائرة، والتغلب على النزاعات الحادة" (البصائر، 01 ديسمبر 1947).

إن "الشيخ الإبراهيمي" يبين المجهود التي بدله من أجل اتحاد أحزاب الحركة الوطنية لمصلحة الوطن بغض النظر عن أفكار كل حزب وتوجهاته واستقلالته حيث يقول: "دعوناهم للاتحاد، فوجدنا بعضهم يقول بلسانه ما ليس في قلبه، ويسارع إليه بالقول ويبيط عنه بالعمل، ووجدنا بعضهم لا يفهم من الاتحاد إلا أن يكون اندماجاً وإحاقاً، لا كما يفهمه الناس من حفظ كل حزب لكيانه، والاتحاد على ما فيه مصلحة الوطن" (البصائر، 13 ديسمبر 1947)، فالإتحاد في منظور الجمعية اتحاد حزبي الحركة الوطنية بوضع مطالب موحدة، والدخول بقائمة موحدة في الانتخابات لمواجهة الإدارة الاستعمارية وعملائها.

يتبين لنا مما سبق أن كل تيارات الحركة الوطنية كانت ترى ضرورة الاتحاد، وتدعو إلى مد جسر التعاون والتحالف. فهل تم ذلك وتحققت الوحدة الوطنية؟ وهل استطاعت تشكيلات الحركة الوطنية الوصول إلى تحالف سياسي يدفع بالقضية الجزائرية إلى الأمام؟

3-2. الاتحاد بين الدعوة والتطبيق:

أوكلت الجمعية لنفسها مهمة توحيد الصف الوطني باتحاد حزبي الحركة الوطنية، فقد وجه رئيس الجمعية "الشيخ البشير الإبراهيمي" دعوة إلى الأحزاب من أجل الاتحاد على مصلحة الوطن وتغليبها على المبادئ الحزبية ومما جاء في خطابه: "يا قيادة الأحزاب إن في مبادئكم دسائس دخيلة من الأفكار، فورثت العداوة الحزبية بين الإخوة بحجة المحافظة على المبدأ، فانبدوها بضرورة الاتحاد ومراعاة الظروف، وادحضوا شبهتها بحجة الوطن الصريحة" كما دعا الأمة للضغط على الأحزاب من أجل الاتحاد "أيتها الأمة الجزائرية إن هذه الأحزاب تستمد قوتها منك، وأنت الزاد والمدد والعدة والعدد، فاحملها -جميع الوسائل- على الاتحاد، إنها متكلمة باسمك فاحملها على الاتحاد باسمك، إنها إن اختلفت كنت أنت الخاسرة على أي حال وقضيتك هي المهضومة" (البصائر، 13 ديسمبر 1947).

في 08 نوفمبر 1947 وجه "مصالي الحاج" كتابا للاتحاد الديمقراطي من أجل توحيد الطاقات الوطنية وفتح الحوار قصد إيجاد السبيل الأمثل لإخراج البلاد من دائرة السيطرة الإمبريالية (الزبيري، 1999، ص122)، لكنه لم يتم الاتفاق بسبب الشروط التي وضعها "الاتحاد الديمقراطي" ورفضتها حركة "انتصار الحريات الديمقراطية"، ثم تلتها محاولات أخرى في مارس 1949 بعد الهزيمة في انتخابات الجمعية الوطنية (المجلس الوطني) وقد أمضيا اتفاقا مشتركا نص على المطالبة بحق "الشعب الجزائري في دولة مستقلة" كما كتب السيد "فرحات عباس": "إن الشعب الذي يضطهد شعبا آخر يحضر لعبوديته" (حميد، 2001، ص120).

إن هذا الاتفاق لم يشهد النور على أرض الواقع إلى غاية بداية 1951 بعد المأزق السياسي الذي وصلت إليه أحزاب الحركة الوطنية يضاف إليه زيادة القمع بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، فظهرت رغبة في توحيد الصف والضغط على الإدارة الاستعمارية فتأسست "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" رسميا يوم الأحد 05 أوت 1951، وذلك على عكس ما ذهب إليه "أحمد توفيق المدني" الذي يقول إن الجبهة تأسست في جوان 1951 (لونيس، 2010، ص134).

بعد خروج الحزب الشيوعي من الجبهة بمشاركته في الانتخابات وتفككها، طُرح سؤال حول الأسس التي يمكن أن تبنى عليها التحالفات السياسية فبادرت جريدة المنار إلى وضع استفتاء حول الاتحاد وتعني به: اتحاد القوى الوطنية لمواجهة الإدارة الاستعمارية الماضية في سياستها القمعية، فاستجاب الكتاب لفكرة الاتحاد قادة وأتباعا، سياسيين ومتقنين من كل الفئات، فكان حملة إعلامية، ملأت الفراغ بعض الوقت بعد أن أصبح عامة الناس متضايقين منه أمام فشل الأحزاب في تحقيق الآمال الوطنية، بل وانشغال بعض الأحزاب بانشقاقات داخلية (سعد الله، 2007، ص17).

جاء الاستفتاء في شكل الإجابة عن ثلاث أسئلة هي:

1/ هل تعتقدون أن الاتحاد في الجزائر ممكن؟

2/ على أي أساس؟

3/ ما هي وسائل تحقيقه؟

اتفقت الإجابات حول إمكانية الاتحاد وأساسه واختلفت في وسائل تحقيقه، ويمكن أن نلخص هذا الآراء في النقاط التالية:

1- الاتحاد ممكن بل ضروري لتوفر شروطه وظروفه؛

2- أساسه الإخلاص والصدق وتوحيد الهدف حول المصلحة الوطنية، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؛

3- هناك اختلاف حول وسائل تحقيقه:

اتحاد شعبي وليس حزبي عن طريق مؤتمر شعبي؛

الاتحاد يكون عن طريق اتحاد حزبي الحركة الوطنية (UDMA- MTLD) حول برنامج عام يخدم المصلحة الوطنية (المنار، 06 فبراير 1953).

وبشكل عام فإن هذا الاستفتاء قدم خدمة كبيرة للحركة الثورية الجزائرية، وهذا بشهادة عبد الحميد مهري الذي يقول: "إن أولئك الذين كانوا حضروا للثورة تشجعوا بصفة غير مباشرة بهذا الاستفتاء"، ويقول أيضا: "إنه عندما نعود إلى الآراء التي طرحنا أثناء هذا الاستفتاء نلمح بوضوح بعض الخطوط التي برزت فيها جبهة التحرير الوطني" (لونيس، 2010، ص142).

جاء في جريدة "الجزائر الحرة" بتاريخ 01 نوفمبر 1952- ما نصه: "أنه لا يتسنى تحقيق الوحدة إلا بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" بما أن هذه الجمعية وهي ذات طابع اجتماعي ثقافي خاص تعتبر

أن تحقيق أهدافها مرتبط بالكفاح المسلح" (معمرى، 2007، ص131) ، على إثر ذلك بدأت المفاوضات بين حزبي الحركة الوطنية نهاية سنة 1952 واقترح كل منهما طريقا للاتحاد، ووقع الجدل وأدى في النهاية إلى الفشل، والعودة للأشكال التقليدية المألوفة (Revue Algérienne, Des Sciences Juridiques et politique, 1977, p417).

ويعيد "قدور ساطور" أسباب الفشل إلى أن ممثلي "حركة الانتصار" كانوا يطلبون منه الانضواء تحت لواء "حزب الشعب" والاعتراف بزعامه "مصالي" وكنا نرفض التعامل مع حركة سرية محظورة من إدارة الاحتلال، لقد كنا نرحب بالاتحاد في حدود استمرار النضال "الشرعي العلني" لأن عملنا لا ينبغي أن يتضمن القيام بأعمال تخريبية... لذلك لم نوافق على عقد اتحاد مع حزب سري (عباس، 2001، ص165).

ومنذ 1953 قادت MTLD حملة من أجل مؤتمر وطني ورأت أن كل اتحاد لا يبنى على أساس شعبي فهو من البداية يعتبر هزيمة صارخة؛ ففي هذه الظروف الحالية -أي فترة 1952/1953- يجب مضاعفة التيار لتأسيس المؤتمر وجعل الشعب يعيش الفكرة كله (Claude) et Jean, 2010, p331).

خاتمة: بعد دراسة القضايا السياسية وموقف تنظيمات الحركة الوطنية منها وصلت إلى نتائج مفادها أن:

1- وصلت أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية السياسة الانتخابية بعد تجربة الفشل التي مرت بها في فترة 1946-1951 ، بل أخذت هذه السياسة بعد آخر في نضال الحركة الوطنية؛ فتحولت الانتخابات من وسيلة تكتيكية عند حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وسلاح الثورة بالقانون عند "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" إلى هدف رئيسي تجند له الجماهير الشعبية في كل مناسبة من مناسباتها، بل أصبحت تلك الأحزاب لا يسمع لها صوت إلا أيام الانتخابات حيث ارتبطت بها رغم التزوير المتكرر.

2- رغم أن القمع صفة ملازمة للاستعمار فإنه بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد اكتشاف "المنظمة الخاصة" 1950 أخذ بعد آخر في سياسة الإدارة الاستعمارية، فهو وسيلة فعالة في ضرب الحركة الوطنية وتزايد الوعي القومي والجماهيري، ونتيجة لهذه السياسة فقد أوقعت تنظيمات الحركة الوطنية في موقع دفاعي لا هجومي؛ حيث ركزت في أنشطتها على التنديد بالقمع وتحقيق الحريات، وأخذ مكانة في السياسة الحزبية خلال فترة 1951-1954، ورغم

التنديد فقد ازداد القمع يوم بعد يوم وأثبت أن تحقيق الحريات العامة لا تكون إلا بزوال الاستعمار الفرنسي ولاء الجيوش الفرنسي مهما كانت نوعية الحاكم مستنير أم متسلط.

3- إن قضية الاتحاد بين تنظيمات الحركة الوطنية؛ من القضايا السياسية التي كثر الحديث عنها وأصبح الكل يدعو إلى تحقيقه، فالجماهير كانت تطالب باتحاد فعال ينعكس بالإيجاب علي تطور القضية الجزائرية، لكن الأحزاب ظلت تدعو إليه من منطلق الحزبية؛ أي ما يتناسب مع سياسة الحزب وأهدافه، وهو ما صعب تحقيق الاتحاد عمليا رغم الدعاوي المتكررة، بل أصبح في فترة 1951-1954 ملجأ العاجزين، وفكرة يصعب تحقيقها بسبب النزاعات الحزبية والانتمائية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

- البصائر . (01 / 12/ 1947). دعوة مكررة إلى الاتحاد . عدد 15 .
- البصائر . (10/13 / 1947). دعوة صارخة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات . عدد 10.
- البصائر . (07 / 05 / 1954). القضية الجزائرية على المشرحة. عدد 270.
- البصائر . (29/ 03/ 1948). بلاغ من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الأمة العربية الجزائرية. عدد 29.
- البصائر . (07 / 05 / 1954). القضية الجزائرية على المشرحة، عدد 207.
- البصائر . (13 / 12 / 1947). دعوة صارخة إلى اتحاد الأحزاب والهيئات إلى كل عامل مخلص للقضية الجزائرية من أحزاب وهيئات وأفراد. عدد 10.
- البصائر . (15 / 01 / 1954). عدد 254 .
- البصائر . (24 / 09 / 1951). عدد 171.
- البصائر . (24 / 09 / 1951). عدد 171.
- بن العقون، عبدالرحمن بن إبراهيم. (2007). الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1947-1954. (ط2). (ج2). الجزائر: منشورات السائحي.
- بن خدة، بن يوسف. (2010). جذور أول نوفمبر 1954. (مسعود حاج مسعود. مترجم) . الجزائر: دار هومة.
- بن خدة، بن يوسف. (2004). شهادات ومواقف. الجزائر: دار النعمان.
- بن نبي، مالك. (1986). شروط النهضة. (عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي. مترجمان). دمشق: دار الفكر.

- بوسعيد، سمية. (2010). الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية 1919-1954. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية. عدد الثاني. جامعة سيدي بلعباس، الجزائر: منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر.
- بوعزيز، يحيى. (2009). الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية. الجزائر: دار البصائر.
- بوعزيز، يحيى. (2009). الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962. الجزائر: دار هومة.
- حري، محمد. (1983). جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. (كميل قيصر داغر. مترجم). لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية.
- حميد، عبدالقادر. (2001). فرحات عباس رجل الجمهورية. الجزائر: دار المعرفة.
- الزيري، محمد العربي. (1999). تاريخ الجزائر المعاصر. (ج.1). مصر: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- سعد الله، أبو القاسم. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي. (ج.10). الجزائر: دار البصائر.
- عباس، محمد. (2001). نداء الحق؛ شهادات تاريخية. الجزائر: دار هومة.
- قداش، محفوظ. (2008). تاريخ الحركة الوطنية. (ج.2). الجزائر: دار الأمة.
- لونيسي، إبراهيم. (2010). الأوضاع السياسية في الجزائر من خلال جريدة المنار الجزائرية 1951-1954. المجلة التاريخية المغاربية. عدد 139. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- لونيسي، إبراهيم. (2005). مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954. المصادر. عدد 11. الجزائر: المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- معمري، خالفه. (2007). عيان رمضان. (زينب زخروف. مترجم). الجزائر: منشورات ثالة.
- المنار. (2007/07/24). البوليس الفرنسي في باريس يطلق الرصاص على الجزائريين في عيد الحرية. عدد 46.
- المنار. (15 جوان 1951). من ينتخب البرلمان الجزائري؟. العدد الخامس.
- المنار. (1951/07/30). بعد المعركة الانتخابية من الخاسر. عدد 6.
- المنار. (1951/10/05). تصريح مشترك. عدد 9.
- المنار. (1951/12/08). عدد 11.
- المنار. (1953/05/08). بعد الانتخابات. عدد 42.
- المنار. (1953/12/11). عدد 50.

-المنار. (1953 /03/14). عدد 19 .

-المنار. (1951 /05/ 21). هل من جديد؟ أيها الوالي الجديد. العدد الرابع.

-المنار. (1951 /07/ 30). عدد 6.

-المنار. (1951 /07/ 30). عدد6.

ثانيا: باللغة الأجنبية

-Ageron, Charle robert .(1964). Histoire de l' Algérie contemporaine 1830-1964. Paris : presse universitaire de France.

-Claude, collot et Jean Robert, Henry. (2010) . Le Mouvement National Algérien Texte 1912- 1954. Alger : O.P.U.A.

-Farhat, Abbas. (16/11/1951) . la leçon` du scrutim. le république algérienne. N° 280.

-Kaddache, Mahfoud .(1993). histoire du nationalisme algerien1919-1951 question nationalisme et politique .(Tome.2). Alger : édition E.N.A.L.

-Nourchi, André (1962). la naissance du nationalisme algérien. Paris : seuil.

-Revue Algérienne Des Sciences Juridiques et politique, (Juin 1977) : Volume 4, N°,2.